

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

جميل المحادين ، يوسف الطاهات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٨ وبكتابه رقم ٢٠١٣/٣٠ رفع مساعد نائب عام الجنايات
الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٢٠١٢/١٥٢٧ إلى محكمتها الصادر بتاريخ
٢٠١٢/١٢/٢٧ كون القرار الصادر مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون
محكمة الجنايات الكبرى المتضمن تجريم المتهم
بجناية
هتك العرض بحدود المادة ٢٩٩ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم بوضعه بالأشغال
الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

مبدياً أن الحكم الصادر جاء موافقاً للقانون والواقع من حيث النتيجة ملتمساً
تأييده.

بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طالب في
نهايتها قبول التمييز شكلاً كونه مميز بحكم القانون وتأييد القرار الصادر.

الـقـرـار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت
إلى تلك المحكمة المتهم

لمحاكمته عن جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٩ عقوبات وبدلالة المادة ١٠١ من القانون ذاته .

وساقت بحقه الواقعة الواردة في قراري الظن والاثام ولائحة الاتهام .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وأصدرت القرار رقم ٢٠١٢/١٥٢٧ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه ومساء يوم الجمعة الواقع في ٢٠١٢/٨/٣ وأثناء وجود الطفل البالغ من العمر ست سنوات بالقرب من المكان الذي يعمل فيه المتهم سائق جرافة قام المتهم بأخذ الطفل بالجرافة إلى منطقة شجرية تبعد عن منطقة عمله وهناك قام بتسليحه بنطلونه وكلسونه وقام هو بشلح بنطلونه وكلسونه ووضع قضيبه على مؤخرة الطفل حتى استمنى ثم أعاده إلى منزل ذويه وعندما لاحظت والدته المجني عليه أن ابنها غير طبيعي أخبرها بما حصل معه وقد تبين نتيجة الفحص المخبري أن الحيوانات المنوية الموجودة على كلسون الطفل والخلايا الطلائية المستخلصة من جذر فخذه تعود للمتهم كما تبين أن المتهم قد صدر بحقه في القضية الجنائية رقم ٢٠١٠/٣٣٢ تاريخ ٢٠١٠/٤/١٨ حكماً يقضي بإدانته بجناية هتك العرض واعتقاله مدة ثلاث سنوات وأنه كان وقت ارتكابه لهذا الجرم حدثاً ويبلغ من العمر ١٧ سنة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بـ :

وعملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٩ عقوبات وبدلالة المادة ١٠١ من القانون ذاته إلى جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٩ عقوبات.

وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ / ٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريمه بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٩ عقوبات وبالوصف المعدل .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبعد الاستماع لأقوال المدعي العام والمتهم
تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات معاقبة المجرم
بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة
له مدة التوقيف .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٨ رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى الحكم عملاً بالمادة
١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كونه مميز بحكم القانون .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها تأييد
القرار .

وبتدقيق ملف الدعوى والبيانات المقدمة فيها وقرار الحكم المرفوع نجد :

أ. من حيث الواقعة الجرمية :

نجد إن الواقعة الجرمية التي انتهت إليها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستمدة من
بيانات قانونية ثابتة في أوراق الدعوى أخصها شهادة المجني عليه المأخوذة على
سبيل الاستدلال التي تأيدت بأقوال الشاهدين
الشطناوي وهما والدي المجني عليه والذين سمعا منه فور عودته بعد وقوع الاعتداء
عليه والتقرير الصادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجرمية الذي ثبت من خلاله بأن
الحيوانات المنوية الموجودة على كلسون المجني عليه وكذلك الخلايا الطلائية
المستخلصة من جذر وأسفل فخذي المجني عليه ومحكمتا بوصفها محكمة موضوع في
هذه القضية نقرها عليها .

ب. من حيث التطبيق القانوني :

فإن قيام المحكوم عليه بتشليح الطفل البالغ من العمر ست سنوات بنطلونه
وكلسونه وقيامه بشليح بنطلونه وكلسونه أيضاً ووضع قضيبه على مؤخرة الطفل حتى

استمنى فإن هذا الفعل الذي استطل إلى عورة المجني عليه الذي يحرص كسائر الناس على سترها وصونها وعدم التفريط بها والذود عنها وخدش عاطفة الحياء العرضي لديه فإن هذا الفعل يشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات .

أما من جهة تطبيق المادة ١٠١ من قانون العقوبات على المتهم فإن حكم الإدانة الصادر بحقه في القضية رقم ٣٣٢/٢٠١٠ تاريخ ١٨/٤/٢٠١٠ القاضي بإدانته بجنائية هناك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات والحكم باعتقاله ثلاث سنوات فقد ارتبكها عندما كان حدثاً وبمقتضى المادة السادسة من قانون الأحداث لا تعتبر أسبقية وبالتالي لا يعتبر مكرراً بالمعنى المقصود بالمادة ١٠١ من قانون العقوبات الأمر الذي يقضي تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم إلى جنائية هناك العرض بحدود المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة وتجريمه بهذه الجنائية بوصفها المعدل وحيث انتهت محكمة الجنايات الكبرى إلى ذلك فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً .

ج. من حيث العقوبة :

لكون المجني عليه لم يبلغ الثانية عشرة من عمره حيث إن عمره ست سنوات فإن الحد الأدنى للعقوبة بمقتضى المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات لا تقل عن ثماني سنوات أشغال شاقة .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى حكمت على المحكوم عليها بالحد الأدنى فتكون العقوبة المؤرخة موافقة للقانون .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم وحيث جاء الحكم المرفوع مستوفياً كافة شروطه القانونية وموافقاً للقانون واقعة وتسببياً وعقوبة ولم يشبه أي عيب من العيوب الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإنه يقتضي تأييده .

لهذا نقرر تأييد القرار المرفوع وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٦/٥/٢٠١٣ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف. أ.

مختار

lawpedia.jo